



## منشور

### الإجراءات رقم ( ع ) لسنة ٢٠١٥

بالإطلاع على :-

- قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ٦٣ وتعديلاته .
- قانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ .
- قانون الاستيراد والتصدير رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ .
- اللائحة التنفيذية لقانون الجمارك الصادرة بقرار وزير المالية رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٦ .
- اللائحة الاستيرادية الصادرة بالقرار الوزاري رقم ٧٧٠ لسنة ٢٠٠٥ .
- وأشارة الى كتاب السيد الاستاذ/ مدير عام الادارة العامة لخدمة المتعاملين لتسهيل التجارة والمؤشر عليه من السيد الاستاذ/ رئيس المصلحة بتاريخ ٢٠١٥/١/١٣ .

يراعى الالتزام بمايلي :-

- بالنسبة لتصدير البضائع الوطنية الى المناطق الحرة :-

أولاً :-

- الاستثناء الوارد بالمادة (٣٩) من اللائحة الاستيرادية الصادرة بالقرار الوزاري رقم ٧٧٠ لسنة ٢٠٠٥ الفقرة (١٤) ينصب على القيد في سجل المصدرين ولاينصرف الى القيد في سجل المتعاملين مع الجمارك اى ان تصدير البضائع الوطنية الى المناطق الحرة يتعين ان يكون المصدر مقيد في سجل المتعاملين مع الجمارك .

ثانياً :-

- يشترط للقيد في سجل المتعاملين مع الجمارك في حالة تصدير البضائع الوطنية الى المناطق الحرة تقديم المستندات الاتيه :-
  - (١) البطاقة الضريبية .
  - (٢) السجل التجارى .
  - (٣) شهادة تسجيل مصلحة الضرائب على المبيعات (ان كان خاضعاً لها) وفي هذه الحالة يتم الاثبات على البطاقة وبشكل واضح العبارة التالية :-  
" ان بطاقة المتعاملين مع الجمارك خاصة بتصدير البضائع الوطنية الى المناطق الحرة فقط " .

- بعده -



(٢)

” تابع منشور الإجراءات رقم (ع) لسنة ٢٠١٥ ”

ثالثاً :-

- على قطاع التكنولوجيا اضافة حاله التصدير للمشروعات المقامه بالمناطق الحرة الى تطبيق الحاسب الآلى .

للعلم به ومراعاة تنفيذه بكل دقه ،،،،

رئيس الادارة المركزية  
للسياسات والإجراءات الجمركية

{ محمود عيسى }

مدير عام  
الادارة العامة للسياسات والإجراءات

{ [Signature] }

الاسكندرية فى ٢ / ٣ / ٢٠١٥  
عزة / منشورات ٢٠١٥ ص: ١٠